Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 1, Issue 2, 2025, Pages: 374-384
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Implications of the Iranian Nuclear Program for the Arab Mashreq Region

Tariq Miftah Hasan Salhab *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya

تداعيات البرنامج النووي الإيراني على منطقة المشرق العربي

طارق مفتاح حسن سلحب *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: tareksalhb@bwu.edu.ly

Received: October 10, 2025	Accepted: November 27, 2025	Published: December 04, 2025

Abstract:
The Iranian nuclear program and its impact on the Middle East. Iran is recognized as a regional power holding influence in the Middle East. The Iranian nuclear program is considered a major issue that plagues the region and affects its security. Iran's acquisition of nuclear capability would significantly increase its power regionally. This would pose a threat to American interests and Israel's security, serving as a nuclear deterrent against Israel and breaking its monopoly on nuclear capability. Furthermore, it would lead to an imbalance in the strategic power equilibrium of the region in favor of Iran and its allies. Consequently, in light of evolving events, Iran recognizes the vital role of power in safeguarding its national security from local and regional security challenges and threats, and in possessing deterrent capabilities against potential adversaries. This necessitates developing its defense capabilities in terms of technological and technical sophistication and the size of its armaments.

Keywords: Iranian Nuclear Program, Middle East, Regional Power, Security, Strategic Balance.

الملخص
البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط .تُعد إيران قوة إقليمية ذات نفوذ في منطقة الشرق الأوسط .ويُعتبر البرنامج النووي الإيراني أحد أهم الملفات التي تعصف بالمنطقة وتؤثر على أمنها . إن امتلاك إيران للقدرة النووية سيزيد من قوتها في المنطقة .وسيؤدي ذلك إلى تهديد المصالح الأمريكية بالإضافة إلى أنه سيهدد أمن إسرائيل، وسيكون رادعاً نووياً لها وسيكسر احتكارها لامتلاك القدرة النووية . كما أنه سيؤدي إلى اختلال موازين القوى الاستراتيجية للمنطقة لصالح إيران وحلفائها .وعليه، تدرك إيران في ضوء تطورات الأحداث أهمية عامل القوة في حماية أمنها القومي من التحديات والتهديدات الأمنية المحلية والإقليمية، وتمتعها بقدرات ردعية ضد الآخرين في حالة الإقدام على مواجهتها .ومن ثم يتطلب ذلك تطوير قدراتها الدفاعية من المستوى التكنولوجي والتقني وحجم التسليح.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية :البرنامج النووي الإيراني، الشرق الأوسط، قوة إقليمية، الأمن، التوازن الاستراتيجي.

المقدمة

منذ اندلاع الثورة الإسلامية (1978-1979)، شهدت الجمهورية الإيرانية حالة جديدة من الخصوصية على الصعيد المحلي والإقليمي. تمثلت هذه الحالة في أن إيران ما قبل الثورة لم تعد هي ذاتها إيران ما بعد الثورة، فقد طبعت الحلة الجديدة للبلد المرجعية الدينية الإسلامية، الأمر الذي ربطها بالمنظومة الشرق أوسطية أكثر من ذي قبل، باعتبار أن الإسلام هو الدين الذي تدين به معظم شعوب المنطقة.

وفي منطقة الشرق الأوسط، لم تكن الثورة الإسلامية وحدها من غيرت من وضع إيران الجيوسياسي، فقد سبقتها سلسلة من الأحداث كان لها الأثر البارز في إعطاء القادة الإيرانيين طموحًا ممكنًا في الريادة الإقليمية. فقد سبق ذلك الحرب العربية-الإسرائيلية (1973) التي انتهت باتفاق سلام (كامب ديفيد) وبداية انخراط إسرائيل في النظام الشرق أوسطي كلاعب إقليمي جديد، فضلاً عن دخول الصين للمنظومة الأممية (1971)، مع الأخذ في الحسبان السجال الأيديولوجي والاستراتيجي بين قوى البر وقوى البحر الذي كان قائمًا وقتها، والذي عُرف إعلاميًا بـ "الحرب الباردة".

وبالنظر إلى الغرب والشرق، نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوضع الجديد لإيران بعين الريبة لعدة اعتبارات؛ أولها المرجعية الدينية للجمهورية الجديدة، والثاني له علاقة بالاعتبار الأول وهو الخطاب الديني الذي يعادي "إسرائيل" حليف الولايات المتحدة الاستراتيجي في المنطقة، والثالث هو أن هناك جمهورية إسلامية قامت بتبني طموح نووي، وسبق طموحها بنية تحتية فعلية لمشروع برنامج نووي في الشرق الأوسط.

بالنسبة لإيران الجديدة، فإنها قد التزمت ببرنامجها الذي ورثته عن الحقبة البهلوية، واعتبرته ورقة لمناورة القوى الكبرى والصغرى ومساحة أمان للدفاع عن نفسها. لذلك، فإن الملف النووي الإيراني يُعتبر أحد الأذرع التي تعتمدها الاستراتيجية الإيرانية صوب تحقيق أهدافها العليا، وبدوره فإن هذا البرنامج له تأثير على الفواعل الإقليمية الشرق أوسطية وكذلك اللاعبين الدوليين.

المشكلة البحثية

ما تأثير البرنامج النووي الإيراني على منطقة المشرق العربي في حال حصول إيران على السلاح النووي، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟

تساؤلات الدراسة

1. ما مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني؟
2. ما المواقف الإقليمية والدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني؟

فرضية الدراسة

تتمثل الفرضية في أن إيران دولة إقليمية لها استراتيجية كبرى في منطقة ذات أهمية دولية، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وهي منطقة خصبة ومجال مفتوح للصراعات الإقليمية والدولية الكبرى.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني والاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة.
- تحديد المواقف الإقليمية والدولية من البرنامج النووي الإيراني.

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة في مجال البحث العلمي حول العلاقات بين قوى إقليمية ودولية ذات ثقل على المستويات الدولية والإقليمية. كما أن هذه الدراسة تعمل على إثراء المكتبة العربية بشكل خاص،

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إذ إنها تناقش السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني، كما أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تفيد المعنيين والطلبة والباحثين الجدد على المستوى المحلي.

منهج الدراسة

ووفقًا لطبيعة الدراسة ولاعتبارات علمية وعملية، فقد تم في هذا السياق استخدام المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي. حيث سيتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في إطار سرد الأحداث التاريخية لتساهم في فهم الحاضر والمستقبل.

هيكلية الدراسة

قُسمت الدراسة إلى أربع محاور وفق الشكل الآتي:

- المحور الأول: البرنامج النووي بين الشاه والمرجعية الدينية.
- المحور الثاني: الملف النووي الإيراني في ميزان الحظر الدولي والتأكيد المحلي.
- المحور الثالث: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني.
- المحور الرابع: المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني.

المحور الأول: البرنامج النووي بين الشاه والمرجعية الدينية

1. نشأة البرنامج النووي الإيراني

ترجع بدايات البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979)، وهي المرحلة التي استفادت فيها إيران الشاه من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للتوجه نحو التصنيع النووي، في سياق برنامج "الذرة من أجل السلام" للرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور. فتم في سنة 1957 التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية، والذي تضمن إنشاء 8 مفاعلات نووية. وفي عام 1958، أنشأ الشاه مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران، ثم حصلت إيران على أول مفاعل نووي من الولايات المتحدة عام 1960. تدعمت طموحات إيران النووية بانضمامها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1958، ومن ثم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سنة 1968. وخلال عام 1962، تم استحداث برنامج "الزهرة" للبحوث النووية المشترك بين إيران وإسرائيل، كرد فعل لامتلاك العراق لصواريخ سكود الباليستية. وفي نفس المرحلة، استفادت إيران من أزمة الحظر البترولي سنة 1973 لتتحول إلى مورد أساسي في أسواق الطاقة الدولية (بوشر، 2020). واستمر اهتمام الشاه بتطوير القدرات النووية فقام بتأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974، بميزانية بلغت 30 مليون دولار، وعقد اتفاقيات مع بعض الشركات الأجنبية مثل شركة سيمنز الألمانية لإنشاء مفاعل نووي في مدينة بوشهر جنوب إيران على ساحل الخليج العربي، وشركة فراماتوم الفرنسية لإنشاء مفاعل نووي في منطقة الأهواز. وفي سنة 1975، وقعت على اتفاقية مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لتدريب الكوادر الإيرانيين (القبيسي، 2017).

2. البرنامج النووي الإيراني ما بعد الثورة الإسلامية

اعتُبرت الثورة الإسلامية عام 1979 نقطة تحول رئيسية في تاريخ البرنامج النووي الإيراني، حيث شهدت هذه المرحلة تعليقًا للنشاطات النووية في البلاد، وهذا يعود إلى الموقف السلبي للطبقة الدينية منه. وقد تعزز هذا الموقف بعد الفتوى التي أصدرها آية الله علي خامنئي والتي تمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل، وهو ما أدى إلى تعطيل البرنامج وتعليق صفقات الأسلحة والمشاريع المتعلقة به. بالإضافة إلى المواقف المناوئة للثورة الإسلامية وفرض حظر على كافة مجالات التسلح. واستمر هذا النهج إلى غاية استهداف العراق لمفاعلات بوشهر الإيرانية سنة 1984، وما حملته من إدراك لتنامي القوة العسكرية العراقية، وبالتالي الحاجة إلى بناء قدرات نووية. استأنفت لجنة الطاقة الذرية الإيرانية نشاطها في منتصف الثمانينات، وتركزت الجهود في استكمال "محطة بوشهر للطاقة" واستكمال البنية النووية الأساسية والعمل على استعادة الكوادر العاملة في المجال النووي. وقامت في سنة 1984 بافتتاح مركز أصفهان للبحوث النووية لتشغيل المفاعل فيها بقدرة 400 ميغاواط بمساعدة فرنسية (يونس، 2015). فسعت القيادة الإيرانية للتعاون

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مع أكبر عدد ممكن من الدول في المجالات النووية، ووقعت مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987، كما قامت بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع الصين الشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990. كما طورت إيران علاقتها مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب والمساعدة في تطوير مركز طهران للبحوث النووية. وشمل التعاون الثنائي مع كوريا الشمالية مجالات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، في حين ركزت تعاونها مع باكستان للحصول على المعرفة التكنولوجية النووية. حصلت إيران بموجب اتفاق تعاونها مع الاتحاد السوفيتي سابقًا -روسيا- على دفعة قوية في مسار بناء قدراتها النووية، حيث توسع مجال التعاون الثنائي من مجال التعاون النووي إلى التعاون الاقتصادي والعسكري (مراد، 2018). على صعيد آخر، عملت الوكالة على اجتذاب العلماء والكفاءات في المجال النووي من الخارج، ودعوة العلماء الإيرانيين بالخارج إلى العودة للبلاد. وفي نفس الوقت، ركزت منظمة الطاقة النووية الإيرانية على توسيع أنشطة استكشاف واستخراج اليورانيوم من الأراضي الإيرانية لتفادي القيود التي تفرضها مصادر التوريد الأجنبية (علي، 2017).

المحور الثاني: الملف النووي الإيراني في ميزان الحظر الدولي والتأكيد المحلي

1. الملف النووي الإيراني كأزمة دولية

تجاوزت قضية الملف النووي الإيراني حدود التجاذبات السياسية بين إيران والغرب لتنتقل إلى مستوى الأزمة الدولية، وذلك منذ سنة 2002 عقب إعلان المعارضة (منظمة مجاهدي خلق) في إيران قيام مؤسسة الحرس الثوري بتطوير برنامج بالموازاة مع البرنامج المعلن والكشف عن وجود مفاعلين نوويين سريين. جاءت الأزمة في سياق بيئة إقليمية تميزت بالغزو الأمريكي على أفغانستان سنة 2001 والعراق سنة 2003، وهو ما عزز من المخاوف الإيرانية من احتمالية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتكرار السيناريو العراقي ضدها بعد اتهام النظام العراقي السابق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل. فلجأت إيران إلى المفاوضات مع الترويكا الأوروبية خلال الفترة 2003-2005، قامت خلالها بوقف نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم. أفرز التفاوض موافقة إيران على قيام وكالة الطاقة الذرية بالتفتيش للمنشآت الإيرانية والتي أُعلن في سنة 2003 وجود محاولات إيرانية لتخصيب مادة اليورانيوم. اشتد التصعيد الغربي اتجاه إيران عقب تصريح الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في 2003، الذي أعلن فيه وللمرة الأولى عن نية البلاد تطوير دورة وقود نووي كاملة من تعدين خام اليورانيوم ومعالجته لاستعماله في المفاعلات الكهربائية النووية إلى إعادة معالجة الوقود المستخدم. وكان وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد للسلطة مؤججًا للأزمة مع الغرب، حيث أعلن تمسك بلاده بحقها في الاستخدام السلمي للتقنية النووية. وتأكد هذا النهج بمنع مفتشي الوكالة الدولية في مارس 2006 من تفتيش مواقع نووية داخل إيران وإعلان استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهو ما دفع بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك استمرت نشاطات إيران النووية وأعلنت في أبريل 2006 نجاحها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5%، وأنها قررت التسريع في برنامجها النووي. أعقب هذه الإجراءات إعلان محمود أحمدي نجاد في 11 أبريل من نفس السنة انضمام إيران إلى النادي النووي بعد قيامها بتشغيل (114) جهازًا للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5% بهدف إنتاج الوقود محليًا. لقيت هذه الإجراءات استنكارًا دوليًا، وقام مجلس الأمن الدولي بإصدار القرار رقم 1696 في 2006 الذي أمهل إيران شهرًا للتوقف عن تخصيب اليورانيوم. وفي ظل عدم امتثال إيران للقرار، استصدر المجلس القرار 1737 في ديسمبر 2006 الذي يدعو جميع الدول لاتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون توريد المعدات والتكنولوجيا التي من شأنها أن تساهم في الأنشطة النووية الإيرانية (الفولي، 2006). ومنذ ذلك الحين توالت قرارات مجلس الأمن الدولي التي تفرض عقوبات على إيران، ففي مارس 2007 صدر القرار رقم 1747 وقضى بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إيران. بعد انضمام الولايات المتحدة في سنة 2009 إلى المفاوضات النووية مع إيران بعد كل من الصين وروسيا، تشكلت مجموعة (5+1). وفي سنة 2010، رفض الغرب وساطة تركيا والبرازيل لحل الخلاف مع إيران بخصوص برنامجها النووي، كما لم تسفر المحادثات التي جرت سنة 2011 في إسطنبول بين إيران وأعضاء مجلس الأمن الدائمين وألمانيا عن نتائج ملموسة، لتصدر وكالة الطاقة الذرية تقريرًا يشير لامتلاك إيران لبرنامج سري لتخصيب اليورانيوم، وهو ما استند عليه الاتحاد الأوروبي في

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فرض حظر على شراء النفط الإيراني، فيما أعلنت الحكومة الإيرانية عن سعيها لإعاقة حركة السفن في مضيق هرمز وإطلاق تجارب صاروخية خاصة (الشويكي، 2012).

2. البرنامج النووي في عهد الرئيس حسن روحاني

كان لوصول حسن روحاني إلى سدة الحكم أثرًا إيجابيًا في مسار الملف النووي الإيراني، حيث عرفت علاقات إيران بالمجتمع الدولي مرونة وديناميكية. فحاول تجاوز منطق المشاحنات في علاقات إيران بالمجتمع الدولي والانفتاح على أطر التعاون الدولي، للانتقال من الجو الأمني المتوتر إلى التفاعل في الساحة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية. هذه القفزة في التفكير الاستراتيجي الإيراني لم ترتبط فقط بتحول نمط تفكير القيادة الجديدة نحو الانفتاح، بقدر ما ارتبط بشعور هذه الأخيرة بتفاقم آثار الحصار الدولي المفروض على البلاد وتداعياته على الاقتصاد الإيراني وقطاع الإنتاج الداخلي، وعلى مستوى آخر على استقرار الطبقة الشعبية في الداخل الإيراني. فقد تقلص النمو الاقتصادي لإيران بفعل العقوبات الخانقة، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي منذ 2011 حتى 2016 بنسبة 20%، وارتفع معدل البطالة نحو 20%، كما تراجعت الصادرات النفطية وارتفع التضخم إلى 40%. وعلى المستوى الإقليمي، سعت القيادة الإيرانية للاستجابة للتحولات البيئية الإقليمية، فقامت بتحويل ملف التفاوض حول الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني إلى وزارة الخارجية. وكان لاستئناف محادثات جنيف بين دول (5+1) في أكتوبر 2013 مدخلاً للتوصل إلى اتفاق ضمن لطهران حقها في تخصيب اليورانيوم بنسبة 5%، مع تعليق أنشطة التخصيب لمدة 6 أشهر، في المقابل رفع إجراءات الحظر على عدد من المجالات. ومع تغليب المصالح المشتركة وتقديم التنازلات في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية المضطربة، تم التوصل إلى اتفاق إطار لوزان في أبريل 2015، ثم تم إبرام اتفاق نهائي في فيينا في 2015 الذي حدد العلاقة بين إيران والمجتمع الدولي، فتم تحديد النشاط النووي لإيران بالمقابل عدم لجوء الغرب إلى أي حظر جديد مع رفع العقوبات الدولية (القطان، 2016).

3. دوافع البرنامج النووي الإيراني

من خلال استقراء مسار تطور البرنامج النووي الإيراني وما ارتبط به من تجاذبات السياسة الدولية في المنطقة، يلاحظ أن القضية لا ترتبط بالمصالح الضيقة للنظام السياسي الإيراني، وإنما ترتبط بمجموعة من الدوافع المتعددة المستويات والأبعاد محليًا وإقليميًا ودوليًا، وعلى مستوى آخر أبعاد قيمية وحضارية وسياسية واستراتيجية وأمنية واقتصادية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الرؤية الإيرانية للعالم وإدراكها لدورها ومصالحها في ظل تغيرات البيئتين الإقليمية والدولية، فتنظر القيادة الإيرانية إلى البرنامج النووي باعتباره الوسيلة الأنجح لتوطيد الدور الإقليمي.
2. السعي لتأمين مصدر إضافي للطاقة لتلبية حاجاتها من الطاقة وتوفير ثروتها من النفط والغاز وإعادة توجيهها نحو التصدير بما يوفر عائدات إضافية للبلاد.
3. الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب مع العراق والتحركات الأمريكية في حدودها الجغرافية (أفغانستان، العراق، الخليج)، وبالتالي فإن استمرارية البرنامج النووي سيوفر ضمانة لتجنب تكرار السيناريو العراقي (الحسن، 2020).
4. تعزيز المكانة الإقليمية لإيران الإسلامية بهدف قيادة العالم الإسلامي، حيث تعتبر القيادة الدينية أن البرنامج يعزز من حظوظ القيادة الدينية على حساب بقية التيارات في المنطقة خاصة بعد امتلاك باكستان للقنبلة النووية.
5. القدرات النووية الإسرائيلية التي تعزز من التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي إقليميًا، وبالتالي فإن البرنامج النووي الإيراني سيمنح إيران خاصية التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.
6. القاعدة الشعبية والسياسية الداخلية الصلبة بالرغم من الخلافات بين التيارين المحافظ والإصلاحي، خاصة عقب وصول الرئيس حسن روحاني إلى السلطة السياسية في البلاد، وبالتالي غابت المعارضة الداخلية، فهناك إجماع وطني بأحقية البلاد في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.
7. البرنامج النووي يُعد الدعامة الأساسية التي تضمن استمرار النظام السياسي الثوري للبلاد، خاصة وأن البرنامج يعزز الشعور القومي بالتفوق (الجذور الفارسية)، وهو ما كرسه المحافظون عند وصولهم إلى السلطة السياسية في البلاد.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8. تستند إيران في رؤيتها على نص المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) التي تشير صراحة إلى حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في تنمية بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، والحق في التبادل الكامل للمعدات والأدوات العلمية والفنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (معاهدة منع الانتشار النووي، 1970).

المحور الثالث: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني

1. الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني

يستمر الموقف الأمريكي المعارض للبرنامج النووي الإيراني وامتلاك إيران للأسلحة النووية، كاستمرارية للسياسة الأمريكية المعارضة للنظام الإسلامي لإيران منذ ثورة عام 1979. يرتكز الموقف الأمريكي على اتهامات حول وجود أبعاد عسكرية للبرنامج، خاصة وأن المبررات الإيرانية المتعلقة بزيادة مصادرها من الطاقة غير مجدية لدولة تمتلك احتياطات ضخمة من مصادر الطاقة، في حين تنظر القيادة الإيرانية إلى الموقف الأمريكي بأنه يعارض الحق الإيراني في اكتساب القدرات النووية للأغراض السلمية.

ارتبط الموقف الأمريكي بالتضييق على إيران في المجتمع الدولي عبر فرض عقوبات أحادية وتمرير قرارات لفرض عقوبات عبر مجلس الأمن الدولي، مع عدم استبعاد احتمالية شن القوات الأمريكية ضربات عسكرية سريعة على مواقع نووية إيرانية. وارتبط التصعيد الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني بالمنهج المتشدد في سياسة البلدين (أحمدي نجاد وجورج بوش). وكان لتحول القيادتين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أثرًا إيجابيًا على الموقف الأمريكي من إيران، والذي أدى للتوقيع على الاتفاق النووي سنة 2015 في سياق (5+1)، وبالتالي تغليب الحلول الدبلوماسية مؤقتًا (زين العابدين، 2020).

ترتبط المصالح الأمريكية في الملف النووي الإيراني بمصالحها الشاملة في إقليم الشرق الأوسط، وعلى مستوى آخر ترتبط بسياستها الخارجية. ففي الشرق الأوسط يتم ربط الملف النووي الإيراني بالأمن القومي لإسرائيل التي تعتبر إيران خطرًا وجوديًا، خاصة مع تطوير إيران لتحالفات مع عدد من الفواعل المناوئة لها. كما يرتبط الموقف الأمريكي بالحيلولة دون بروز قوة إقليمية في المنطقة بما يهدد مصالحها (النفط الخليجي)، بالإضافة إلى التهديدات المستمرة لإيران للملاحة البحرية في مضيق هرمز، مما يشكل تهديدًا على أمن إمدادات النفط الغربية.

على المستوى القيمي، يجد الموقف الأمريكي أصوله في التحدي الذي يمثله النظام السياسي الإيراني للقيم الليبرالية الأمريكية، خاصة مع تصنيف إيران كـ"دولة مارقة" واتهامها بدعم الجماعات الإرهابية في أفغانستان، وهو ما دفع القيادة الأمريكية في سنة 2019 لإدراج مؤسسة الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية. استراتيجيًا، يُنظر إلى استمرارية العقوبات الأمريكية على إيران بأنها آلية لإضعاف إيران على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى تحالفاتها الدولية. فعلى عكس بقية الأطراف الدولية والإقليمية، لا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكًا اقتصاديًا لإيران، وبالتالي فإن العقوبات تستهدف على مستوى ثانٍ التأثير على المصالح الروسية والصينية في إيران، كما تهدف لإضعاف التقارب الروسي الصيني الإيراني والحفاظ على رجحان كفة التوازن الاستراتيجي لصالحها (قرار مجلس الأمن، 2015).

2. الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني

يُنظر إلى الموقف الأوروبي على أنه موقف محوري في البرنامج النووي الإيراني، وأن الجهود الأوروبية كانت السباقة لمحاولة حل القضية، وهو ما ترجمته جهود الترويكا الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، حيث قادت هذه الدول مفاوضات المجتمع الدولي مع الجانب الإيراني، وحفزت القيادات الإيرانية على الجلوس على طاولة المفاوضات. عكست الجهود الأوروبية رغبة في إيجاد تسوية سلمية ودبلوماسية للملف النووي الإيراني عقب تدويله. فالموقف الأوروبي يستند إلى مجموعة من الاعتبارات، منها السعي لاستعادة نفوذها في إقليم الشرق الأوسط، وعلى الصعيد التجاري الحصول على مصدر جديد للطاقة لتقليص التبعية لروسيا الاتحادية. كما توفر السوق الإيرانية بيئة ملائمة للشركات والاستثمارات الأوروبية التي تستفيد من تراجع الأداء الاقتصادي للبلاد بفعل العقوبات والحصار الدولي الذي فُرض عليها (محمد، 2021).

أكدت الدول الأوروبية على موقفها حيال رفض تطوير إيران للقدرات النووية العسكرية، وانتهجت سياسة الضغوط على النظام السياسي في إيران، وذلك للامتثال لقرارات وكالة الطاقة الدولية. كما التزمت دول

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاتحاد بالعقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، وفرضت من جانبها حزمة من العقوبات التي شملت قطاعات رئيسية للاقتصاد الإيراني (البنوك، النقل، التأمين، النقل البحري والجوي، منع استثمارات جديدة في البلاد ومنع تقديم المساعدات التقنية في مجال صناعة النفط والغاز).
وتسعى الدول الأوروبية لإنقاذ الاتفاق النووي بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعلان إيران رفع معدل التخصيب، وذلك عبر رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران من أجل تدوير عجلة الاستثمار والاقتصاد بما يضمن حماية مصالحها الاقتصادية مع إيران (الرشدان، 2017).

3. الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني

يتضمن الموقف الروسي بُعدين؛ الأول: يرتبط بأحقية إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للاستخدام السلمي، وهو ما يترجم التعاون الروسي باعتباره حجر الأساس لاستكمال الأنشطة النووية الإيرانية منذ تسعينيات القرن الماضي، وإتمام العمل على مفاعل بوشهر سنة 2009. في المقابل، تعارض روسيا امتلاك إيران للسلاح النووي بما يطرحه ذلك من تهديد للأمن القومي الروسي، بناءً على القرب الإيراني من مناطق النفوذ الروسية، وهو ما يفسر موافقة روسيا على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على إيران بعد التخفيف من شدتها. تُعد روسيا أحد المنافذ الأساسية التي تستند عليها القيادات الإيرانية لتجاوز الحصار الغربي، حيث تستفيد إيران من فرص التعاون التي توفرها روسيا في العديد من المجالات، وكذلك نظرًا لتوافق الرؤى حول عدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك (مثل دعم النظام السوري). وعليه، يوفر الملف النووي مدخلاً استراتيجيًا لتثبيت الوجود الروسي في إقليم الشرق الأوسط ولحماية مصالحها.
البعد الثاني على المستوى الاقتصادي: بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين سنة 2017 ما قيمته 2.2 مليار دولار أمريكي، وتستحوذ التكنولوجيا الفائقة الجودة والآلات والمعدات والمواد الغذائية على أكبر نسبة من المبادلات الثنائية. كما تعتبر إيران أكبر مستورد للأسلحة الروسية في الشرق الأوسط. بناءً على ما سبق، تتمسك روسيا بموقفها الرافض لفرض عقوبات على إيران أو اللجوء للقوة العسكرية، لما لذلك من تداعيات تؤدي إلى زيادة تأزيم الوضع الأمني في المنطقة (الغنيمي، 2018).

4. الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني

تنطلق الصين في حل الأزمات الدولية من مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية تتمحور حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ودعم الجهود السلمية لحل القضايا الدولية، وهو ما يمكن أن يفسر موقفها الرافض لتشديد العقوبات على إيران لتطال قطاعات حيوية، حيث سعت من خلال الملف النووي الإيراني لتحسين صورتها كدولة ساعية للتنمية والسلم الدوليين. في المقابل، دعمت الصين جهود القيادة الإيرانية في تطوير القدرات النووية عبر تقديم الدعم التقني، وهو ما اندَرَج ضمن قناعات القيادات الصينية في أحقية إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
سياسيًا، يوفر الملف النووي الإيراني للصين فرصًا لتحقيق مصالح أحادية والحصول على تنازلات في علاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالضغوط المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك قضايا التدخل في الشؤون الداخلية للصين (كرد فعل على بيع 150 طائرة F-16 لتايوان خلال فترة بوش، قامت بكين ببيع طهران عددًا من المحطات النووية). كما أن تركيز المجتمع الدولي على البرنامج النووي الإيراني سيحول الأنظار عن منطقة شرق آسيا ويقلل من القيود الغربية على جهود الصين في جوارها الإقليمي (عبد الشافي، 2004).
كثفت الصين من نشاطها الدبلوماسي كطرف في محادثات (5+1) للتوصل إلى حل سلمي في إطار وكالة الطاقة الدولية. وبالرغم من موافقتها على فرض مجلس الأمن الدولي العقوبات، إلا أنها تعارض فرض عقوبات شاملة لتجنب تداعيات العقوبات على مصالحها في البلاد. ففي أثناء فرض العقوبات في 2009، كانت الصين قد وقعت عقودًا بقيمة 14.5 مليار دولار لتطوير مصافي النفط وحقول الغاز الطبيعي الإيرانية، كما ساهمت بـ 42.8 مليار دولار في مشروع يتضمن بناء سبع مصافٍ لتكرير البترول وتشييد أنبوب لنقل النفط إلى الصين.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استطاعت إيران الاعتماد على الصين لتكون درعها ضد العقوبات المفروضة على برنامجها النووي، حيث أسرعت الصين وتوسعت في علاقاتها الاقتصادية مع طهران عقب تمرير قرار العقوبات، وهي استراتيجية متعمدة من بكين لتساعد طهران على الصمود في وجه الإدانة الدولية مع التوسع في نفوذ الصين في إيران في نفس الوقت. على مدى العقدين الماضيين، برزت الصين كأكبر شريك تجاري لإيران، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدين أكثر من 20 مليار دولار أمريكي وفقًا لإحصائيات عام 2019. على الرغم من أن انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني في مايو 2018 وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على طهران أثر على واردات الصين من النفط الخام من إيران، ومع هذا لا تزال الصين أكبر مشترٍ للنفط الخام الإيراني. بدورها، تُعد إيران سابع أكبر مصدر لواردات النفط للصين خلال عام 2019. تندرج أهمية إيران ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الصينية التي تسعى من خلال مبادرة الحزام والطريق لتكثيف علاقاتها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، فموقع إيران في مركز طرق التجارة البرية والبحرية يجعلها مكونًا رئيسيًا في تنفيذ المشروع.

تعززت الرؤية الصينية لإيران منذ زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لطهران في 2016، حيث تم الإعلان عن الاتفاقية الاستراتيجية الصينية الإيرانية والتي تم توقيعها بتاريخ 27 مارس 2021، لتنقل مستوى العلاقات البينية من التعاون إلى الشراكة الاستراتيجية، والتي تستمر على مدى 25 سنة وبقيمة استثمارات تُقدر بـ 400 مليار دولار أمريكي. جاءت الاتفاقية الثنائية في إطار توافق وجهات النظر بشأن النظام الدولي (مناهضة الهيمنة الأمريكية والتأكيد على احترام سيادة الدول). فإيران بحاجة إلى حليف قوي مثل الصين من أجل موازنة الضغوط التي تتعرض لها من الإدارة الأمريكية التي تستهدف إبقاء إيران معزولة، وكذلك تأييد الصين كأحد أطراف الاتفاق النووي، كما أنها بحاجة إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي لتخفيف أزمتها الاقتصادية المتنامية (البازي، ب.ت.).

المحور الرابع: المواقف الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني

1. الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني

تتأثر تركيا بمخرجات القضية النووية الإيرانية، باعتبارها دولة حدودية مع إيران، وأن أي تحول في الملف النووي الإيراني سيؤثر على المصالح والمواقف التركية، إضافة إلى كونها قاعدة وحليفًا أساسيًا للغرب في المنطقة. تنظر القيادة التركية بعين الريبة إلى البرنامج النووي الإيراني بفعل ارتباط أمنها القومي بالأمن الإيراني. تنامى عامل الريبة في الإدراك الاستراتيجي التركي بخصوص القدرات النووية الإيرانية، وهذا العامل يجد جذوره النظرية في التحليل الواقعي للعلاقات الدولية الذي يرى في زيادة القوة الإيرانية تهديدًا محتملاً. وعليه، يؤكد الموقف التركي على محورية الجهود الدبلوماسية في حل قضية الملف النووي الإيراني، كما ترفض سياسة العقوبات ضدها وتشعر بالقلق حيال القيام بعمل عسكري ضد إيران، مما قد يؤدي إلى اختلاف موقف حلفائها، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية (الشريف، 2020).

2. الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني

ينبع الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني من تنامي عامل الشك حول النوايا الإيرانية الإقليمية، خاصة بتنامي النزعة العدائية الإيرانية تجاه إسرائيل، وهو ما تترجمه سياسات إيران وتحركاتها الإقليمية (مثل تأييد النظام السوري، دعم المقاومة في فلسطين ولبنان، والنهج الثوري العقائدي الذي يناقض المصالح الإسرائيلية في المنطقة). تأكد الموقف الإسرائيلي بأن البرنامج النووي الإيراني يمثل العدو الاستراتيجي الأول، وأن السلاح النووي الإيراني يشكل خطرًا وجوديًا على الأمن الإسرائيلي، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني يمثل أخطر القضايا الأمنية التي تواجه القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية منذ قيام الدولة. وبالرغم من وصول روحاني إلى هرم السلطة السياسية في إيران، فقد استمر الموقف الإسرائيلي المعارض، على اعتبار أن البرنامج النووي قضية في يد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، وهو ما يدعم استمرارية النهج الإيراني. فالموقف الإسرائيلي استمر في التأكيد على معارضة نهج التفاوض مع إيران وتدعيم النهج التدخلي للقضاء على الخطر الإيراني. كما عارضت القيادات الإسرائيلية الاتفاق النووي مع إيران، واعتبره رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في كلمة ألقاها أمام الكونغرس بأنه "سيئ"، وأن الاتفاق الحالي يسمح لإيران بتطوير سلاح نووي (بوشيبة، 2018). يستشف المتابع للاستراتيجية

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإسرائيلية في التعامل مع إيران الجهود المتواصلة لتعطيل القدرات النووية الإيرانية، وذلك باستهداف البنية التحتية والهجمات السيبرانية وحملات الاغتيال التي تطال العلماء الإيرانيين، مع التأكيد على ضرورة استمرارية العقوبات الاقتصادية.

3. الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني

يرتبط الموقف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني بعامل التهديد الذي تمثله إيران للأمن القومي لدول منطقة الخليج، والمدعوم بزيادة انخراط إيران في قضايا المنطقة. فترجمت المخاوف الخليجية بدعم الجهود العراقية ضد إيران في حرب الخليج الأولى، باعتبارها جدارًا لصد التوسع الإيراني. كما أفرزت مخرجات الثورة الإسلامية في إيران إدراكًا خليجيًا مشتركًا للتهديد الأيديولوجي الذي تمثله إيران، والذي يمكن أن يقوض استقرار النظم الملكية.

شكلت إيران، بتأكيد أحقيتها في امتلاك التكنولوجيا النووية، خطرًا نوويًا على دول المنطقة، وهو ما يفسر القلق المتنامي في البيت الخليجي من الطموحات الإيرانية. لذلك، استمر الرفض الخليجي لامتلاك إيران للقدرات النووية خارج الاستخدام السلمي، والتأكيد على ضرورة السير مع التيار الإقليمي الذي ينادي بمنطقة شرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. ويستند التخوف الخليجي إلى مراجعة واقع النفوذ الإيراني في المنطقة (فلسطين، سورية، لبنان، اليمن، العراق)، بالإضافة إلى الانتشار عبر أدوات القوة الناعمة والاختراق المتزايد للمذهبية الشيعية للنسيج الاجتماعي لدول المنطقة (علي، 2018). إضافة إلى تتابع التهديدات الإيرانية بخصوص غلق مضيق هرمز. كما أن الإدراك الاستراتيجي الخليجي للاتفاق الغربي الإيراني حول البرنامج النووي تضمن تخوفًا بأنه مؤشر للصعود الشيعي على حساب أمن دول الخليج (السعودية) وقيادتها الإقليمية، خاصة في ظل البيئة الأمنية الفوضوية. إلا أن انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي سنة 2018 أكد الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني، الذي يتمثل في:

- التأكيد على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- الحرص على "شرق أوسط" خالٍ من أسلحة الدمار الشامل.
- دعوة المجتمع الدولي لتبني سياسة حازمة تجاه إيران لوقف سياستها العدائية والمزعزعة لاستقرار وأمن المنطقة، بهدف مضاعفة الضغط الدولي عليها (يونس، 2019).

الخلاصة

- يمثل الملف النووي الإيراني فرصة لتعزيز علاقاتها الدولية والارتكاز على تحالفات مع قوى دولية كبرى.
- يوفر البرنامج النووي الإيراني لإيران موقعًا استراتيجيًا يساهم في تفادي أو ردع أي عمل عسكري محتمل ضدها.
- يمنح البرنامج النووي إيران رصيدًا استراتيجيًا كبيرًا من القوة والردع في المنطقة.
- تؤكد السمات الاستراتيجية للموقع الجغرافي لإيران أن ارتفاع المزايا الجيوسياسية يتناسب طرديًا مع تضاعف المخاطر الأمنية التي تواجهها.
- يدعم الرأي العام الإيراني حكومته في صراعها مع الغرب بخصوص الملف النووي، مما يساهم في تعزيز شرعية النظام السياسي داخليًا.
- **الاستنتاجات**
- شكّل الملف النووي الإيراني أحد أبرز قضايا الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وقد ظهر تباين في المعايير الأمريكية (الكيل بمكيالين) في التعامل مع الملف النووي الإيراني مقارنةً بدول أخرى في المنطقة تمتلك السلاح النووي، حيث لم تتخذ الولايات المتحدة الموقف ذاته تجاهها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- تتمثل أهم المخاوف الأمريكية من حصول إيران على السلاح النووي في تهديدها للأمن الإقليمي، خاصة أمن إسرائيل، فضلاً عن تأثير ذلك على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- على الرغم من تدهور الاقتصاد الإيراني والضغوط الداخلية الشديدة التي تعرضت لها إيران نتيجة العقوبات المفروضة، إلا أن هذه العقوبات لم تمنع القيادة الإيرانية من الاستمرار في تنفيذ برنامجها النووي.
- لم تنجح جميع السياسات والوسائل المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك الحظر والعقوبات) في منع إيران من السعي لتطوير قدراتها النووية، مما يؤكد على الإصرار الإيراني لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

قائمة المراجع

1. البازي، محمود. (2018). أزمة العلاقات الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب: بين احتمالية المواجهة والنزعة نحو التفاوض. مجلة مدارات إيرانية، (العدد الأول).
2. بوشر، علي. (2020). البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط. سوريا، دمشق: الأوائل للنشر.
3. بوشيبة، نجيب. (2018). الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني. دراسات استراتيجية، (العدد 19).
4. الرشدان، عبد الفتاح. (2017). تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002-2016). المركز العربي للدراسات والأبحاث، قطر.
5. زين العابدين، بشير. (2020). تطور العلاقات الأمريكية الإيرانية، 2002-2005، وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون الخليج. قناة الرافدين الفضائية. تم الاسترجاع في 19-10-2020، من alvafien.ch.
6. الشريف، عبد الفتاح. (2020). التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية لحزب العدالة والتنمية. الموصل: مركز الدراسات الإقليمية.
7. الشويكي، نورا. (2012). التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم. ط1. دمشق: دار سوريا للطباعة.
8. عبد الشافي، عصام. (2004). أزمة البرنامج النووي الإيراني، المحددات، التطورات، السياسات. القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
9. علي، الغالب. (2020). القدرات الإيرانية العسكرية التقليدية. دراسات خاصة لموسوعة الرشيد.
10. علي، محمد سالم. (2017). البرنامج النووي الإيراني: النشأة، التطور، الدوافع. ط1. البصرة، العراق: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة البصرة.
11. العكة، وسام الدين. (2012). التحدي النووي الإيراني: حقيقة أم وهم، دراسة علمية قانونية لواقع برنامج إيران النووي وتداعياته الإقليمية والدولية. ط1. دمشق: دار سوريا للطباعة.
12. الغنيمي، عبد الرؤوف. (2018). مواقف وخيارات القوى الكبرى الحليفة لإيران. مجلة السياسة الدولية، (214).
13. الفولي، أحمد إبراهيم. (2006). البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. ط1. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
14. قرار مجلس الأمن رقم 2231. (2015). قرار صادر بالإجماع المتعلق بالاتفاق النووي 5+1. تم الاسترجاع في 19-12-2021، من https://www.un.org.
15. القطان، إبراهيم سيف. (2016). آفاق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المفاوضات النووية الإيرانية. تم الاسترجاع في 12 مارس 2015، من https://www.acrseg.org/36746.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

16.القبيسي، محمد سالم. (2017). البرنامج النووي الإيراني: النشأة، التطور، الدوافع. ط1. البصرة: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة البصرة.
17.الكواز، محمد سالم. (2002). البرنامج النووي الإيراني، النشأة، التطور، الدوافع. ط1. العراق: مركز الدراسات الإقليمية، جامعة البصرة.
18.محمد، جاسم. (2021). أزمة الملف النووي الإيراني: أوروبا موقف لا تحسد عليه. المجلة. تم الاسترجاع في 20-12-2021، من https://arb.majalla.com.
19.محمد، ممدوح بريك. (2016). النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء تحولات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والطباعة.
20.معاهدة منع الانتشار النووي (NPT). (1970). المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي.
21.مراد، عمر رضا. (2018). القدرات النووية الإيرانية بين الإرهاب الأمريكي-الإسرائيلي وازدواجية المعايير الدولية. ط1. القاهرة: دار النهضة.
22.يونس، زهرة عطا. (2015). البرنامج النووي الإيراني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.
23.يونس، عمار فرحان، وقمادي، نوال. (2019). الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية-السعودية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة العربي تبسه، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).